كشفها تقرير صادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة..

«الأمناء» تسرد عملية الفساد في مصلحة أراضي وعقارات الدولة بعدن

● (4 ألف) مواطن ضحية لوبي فساد الأراضي.. من المسؤول؟

● من وراء طباعة (4300) عقد؟ وأين ذهبت؟

«الأمناء» قسم التقارير:

كشف تقرير صادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عملية فساد كبيرة في مصلحة أراضي وعقارات الدولة بعدن، حيث يغطي التقرير الفترة منذ عام (٢٠١٤ إلى ٢٠١٦)، حيث نشط لوبي فساد مُحكمًا سيطرته على المحافظة والأراضي بقيادة المحافظ الإصلاحي وحيد رشيد وقيادة الأراضي حينها.

وقائع الفساد التي أثبتها جهاز الرقابة تمثلت في اختفاء والتلاعب بعقود الأراضي وإيراداتها، وتعديل مخططات وصرف عقود مزورة، وتدخل نافذين في عملية تمكين لوبي الأراضي من نهب مساحات واسعة في منطقة بئر فضل راح ضحيتها ٤ ألف مستفيد يملكون عقودًا رسمية منذ عام ٩١م، بالإضافة إلى بيع مساحة تابعة لمؤسسة مياه عدن في منطقة الشعب وتزوير عقود أراضي مملوكة لمواطنين.

التقرير الذي يعود إلى منتصف 2018 والموجه إلى رئيس الهيئة العامة لأراضي وعقارات الدولة، كشف نتائج المراجعة المستندية الفنية لحالات التصرف بالأرض في فرع الهيئة بعدن، خلص إلى جملة من المخالفات القانونية، مشيرا إلى أن المعنيين رفضوا الجلوس أو التجاوب مع المختصين من الجهاز المركزي.

مصير مجهول للعقود

وبحسب التقرير تم طباعة (4300) عقد لم تدخل مخزنيًا لدى إدارة الشئون المالية، وتم التصرف فيها مباشرة من قبل المدير السابق محمد ثابت، فيما بعض الملفات والعقود لدى الموظفين، منها (ألفي) عقد تسلمها الأمن السياسي، حيث لم يتم الإجراءات القانونية بشأن عشرات العقود سلمت لسماسرة وقد تستغل استغلالا سيئا بحسب التقرير.

تعديل مخططات بئر فضل

وخلص الجهاز إلى أن تعديل فرع هيئة الأراضي لمخططات بئر فضل بإشراف المحافظين الأسبقين وحيد رشيد وعبدالعزيز بن حبتور وبمشاركة قيادات في السلطة المحلية، كان بغرض تمكين مدعيي الملكية والمشترين من مساحات واسعة من أراضي بلوكات (1 و 2 و4) والإضرار بحقوق المواطنين أصحاب العقود الرسمية منذ عام 91م وحرمانهم من أراضيهم التي تم البناء عليها بالمخالفة لقانون التخطيط الحضري رقم 20 لعام 1995م.

وأضاف التقرير: «عدم قيام مكتب فرع الهيئة عدن باتخاذ أي إجراءات قانونية بشأن 21 عقدًا بحوزة كل من سام السارطي وأبي محمد المرزوقي وعارف الوحيشي، كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية بشأن عدد (479)، والموجودة في مكتب المدير العام».

خلق فوضى

ويرى الجهاز المركزي أنه عند الاطلاع على قرارات الأخ/ محمد ثابت، مدير عام الأراضي بعدن الخاص بقرار الإلغاء، يدرك عدم الإحساس بالمسئولية وأنها مجرد قرارات لا ترتقي إلى حجم الأضرار الذي خلفته عملية صرف محاضر تسليم المواقع للمذكورين بمساحة قدرها (162) فدانًا في البلوكات (2 ، 3 ، 4) والمصروفة من سابق للمواطنين وبعقود رسمية.

وقام كلٌ من: أنور العمودي وصدقى القاضي بموجب محضر التسليم المصروف لهم ببيع مساحات واسعة من هذه المواقع لأشخاص مقتدرين تمكنوا من البناء عليها، فيما لا زالت مساحات منها تحت المسح والإسقاط، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى تصل أحيانا إلى الاشتباك المسلح، وبالتالي فإن عملية الإلغاء لمحضر تسليم الموقع لا تجدي شيئا وكأنها لم تكن بالفعل، ويتحمل مسئولية هذا الإجراء بكل تبعاته كل من الإخوة: حسين أحمد الدرب وكيل المحافظة ومحمد أحمد ثابت وجلال حسين وعلي عبده حسن.

عقود بمساحة غير محددة

في 2015/3/24م قامت الأراضي بعدن بصرف محضر تسليم وحدة جوار رقم (542) للشيخ سالم بن عثيمان وكيل المشترين من أملاك مساحات لأرض بلوك (8) للتصرف بها وتعمد في الجهات الرسمية بتوقيع مدير عام مكتب الأراضي محمد ثابت وعضو المجلس المحلي بعدن رياض السقاف، ومدير عام مديرية دار سعد محمد عبدالكريم جباري، ونائب المدير العام للشئون الفنية أمين سعيد سيف، ونبيل أحمد العمودي نائب المدير العام للشئون القانونية.

واعتبر المحضر أن الأرض المسلمة للشيخ سالم علي بن عثيمان ملكا من أملاكه، ومع ذلك لا يوجد توقيع له على محضر التسليم يؤيد استلامه للأرض، كما لم يحدد المحضر المساحة الفعلية للأرض المسلمة، واكتفى بصورة المخطط الملحق بالمحضر، ويتضح من حيثيات ما جاء بخصوص مخطط منطقة بئر فضل أن كل من سعى أو نسق لتحرير المحاضر ووضع المعالجات لم يكن في أولوياته العمل لخدمة الصالح العام، ودليل ذلك ما حقق من معالجات كانت لصالح ما يسمى مجموعة الملاك أو المشترين منهم، وأما ما يخدم المواطن ويحفظ حقوقه ليس هدفا واجب التحقيق.

قائمة سوداء

ويرى الجهاز أن كل المحاضر والقرارات الناتجة عنها وما يتبعها من إجراءات تنفيذ مثل تعديلات المخططات والعمل على إصدار محاضر التسليم للمواقع هي إجراءات باطلة ومخالفة لمواد وتشريعات التخطيط الحضري، وذلك لعدم وجود الوثائق والمستندات القانونية التي تثبت ملكية مدعي ملكية لأراضي بئر فضل أو المشترين منهم، وأن المسئولية تقع على كل من: (وحيد علي رشيد- محافظ عدن الأسبق، عبد العزيز بن حبتور- محافظ عدن الأسبق، حسين الدرب- وكيل المحافظة محمد أحمد ثابت- مدير الأراضي، أمين سعيد سيف- نائب مدير الأراضي للشئون الفنية، نبيل أحمد العمودي- نائب مدير الأراضي للشئون القانونية، رياض السقاف- عضو المجلس المحلي م/عدن، محمد عبدالكريم جباري مدير عام مديرية دار سعد، جلال محمد حسن، على عبده حسن، عبدالمنعم العبد).

ولم تقم أي من الجهات المعنية، وعلى الأخص مديرية دار سعد، بتمكين أي مواطن ممن صرفت لهم أراضي في بئر فضل وعلى الأخص في بلوكات (1، 2، 4، 3) بل على العكس من ذلك فالمديرية تسعى بالمطالبة بسرعة تنفيذ المعالجات في المحاضر التي تم التوقيع عليها من قبلها لتمكين ما يسمى المدعين بالملكية أو المشترين منهم من تلك الأراضي.

(4 ألف) ضحية

وخلص التقرير إلى أن أسوأ ما نتج عن تلك المحاضر والمقررات الواردة فيها بشأن منطقة بئر فضل الإضرار بمصالح المواطنين والبالغ عددهم أكثر من(4000) مواطن، الذين صرفت لهم تلك المواقع بعقود رسمية في العام 91، وإشعال الفتنة بين أفراد المجتمع إلى حد وصلت فيه إلى المواجهات المسلحة وإفساح المجال لمن أراد البسط والاستيلاء على أراضي المواطنين بعد أن ضمن المدعون (بدون وجه حق) بمساعدة أصحاب القرار وتمكينهم منها، وفي خلال فترة إعداد تقريرنا هذا قامت مجموعة مسلحة تدعي بأنها صاحبة الحق في تلك المواقع وعلى الأخص في بلوك 4 وتسمي نفسها (جمعية أسر الشهداء) حيث تقوم بتعد سافر وبسط على الأراضي وتعمل على توزيعها عَلى مجموعة من الأفراد أمام مرأى ومسمع الجهات الأمنية والرسمية.

استغلال لمصالح شخصية

قيام البعض باستغلال نتائج تلك المحاضر استغلالاً يخدم مصالحه الخاصة ومنهم نبيل العمودي الذي كلف مستشارًا قانونيًا للفرع بموجب قرار محافظ محافظة عدن وحيد علي رشيد برقم (3/30) وتاريخ 2014/5/21م وعمل العمودي منذ تكليفه بدور كبير في التنسيق بين قيادات المحافظة السابقة وقيادة المجلس المحلي دار سعد ومحمد أحمد ثابت مدير عام الفرع لدعم وتنفيذ مقررات المحاضر المتعلقة بالمنطقة وإلى جانب ذلك قام الأخ/ نبيل بتجاوز للمهام والصلاحيات المنوطة به في حدود تكليفه كمستشار من خلال قيامه بإعطاء التوجيهات والأوامر بشكل مباشر للإخوة مدراء الإدارات النزول والإسقاطات والذي طالبهما فيها بالتوقيع على الإسقاطات الفنية للبقع.

صرف مساحات واسعة

وقام محمد أحمد ثابت مدير الأراضي بعدن بصرف مساحات واسعة من الأراضي لعدد من الأشخاص في منطقة مدينة الشعب بمديرية البريقة، وهم: عبدالله أحمد ناصر الوليدي، فيصل سالم منصور، عوض علي عوض، هادي علي عبيد، علي عارف سليمان، غسان أحمد ناصر بمساحة بلغت (1760متر).

صرف خلال الحرب

وقال التقرير إنه: «تم تخطيط 46 موقعًا وصرفها من قبل الأخت/ مها لكو (إدارة المعلومات والتقنية) بتاريخ 2015/10/4م أثناء فترة الحرب، وكذا في الوقت الذي كانت موقفة صرف الأراضي وعدم وجود أي توجيهات بعمل المراجع للأخت/ مها لكو ولم يتم موافاتنا بها، وعدم وجود أي قرارات للجنة الفنية بالمواقع التي تم تخطيطها والمعدلة ولم يتم موافاتنا بها».

أراضي جبل حديد

وأضاف التقرير: «المواقع التي صرفت في هذا المخطط تم تخطيطها من قبل إدارة التخطيط وهذه المواقع كانت عبارة عن (حجز حكومي) بحسب المخطط المعتمد، الأول (حجز حكومي) مبنى المحافظة والثاني (حجز حكومي) لمركز المعلومات، وبحسب إفادة (محمد ثابت) ورد فيها أنه تم استقطاع من سابق لأشخاص آخرين من الحجز الحكومي.

وقام الأخ/ المدير العام السابق (محمد ثابت) بالتوجيه للنائب الأول بعمل الإسقاطات لعدد المواقع التي تم تخطيطها وصرفها (63) بقعة».

ازدواجية صرف المواقع

وتابع التقرير: «قام الأخ/ محمد أحمد ثابت في مارس 2015م، بصرف عقد تأجير أرضية للأخ/ خالد علي محمد بمساحة 450م على وحدة وار رقم (539 ي) بمنطقة حاشد/ المنصورة، علما بأن الأرضية مصروفة من سابق للأخ/ محمد عبدالرحمن حسن بعقد تأجير بمرجع 133 م ص 93م».

وأضاف: «تم إعداد (84) إسقاطا والتوقيع عليها في وحدة الجوار رقم (573) مدينة الشعب في حوش مخصص للمؤسسة الهامة للمياه والصرف الصحي م/ عدن ولعدد من الباسطين والذين أعدوا الإسقاطات هم: محمد أحمد جامع، وخالد محمد هاشم، وجميل علي عبده، على الرغم من علمهم بأن جميع إجراءات صرف الأراضي متوقفة بأوامر من رئيس الهيئة العامة للأرضي وعقارات الدولة ومحافظ محافظة عدن».

عقود مزورة

واختتم التقرير بالقول: «من خلال اطلاعنا ودراسة الوثائق المقدمة لنا من مكتب الفرع للمراجعة لوحظ قيام الأراضي فرع عدن برفع مذكرة بشأن الحوش رقم (20) المجموعة الدرين، المتنازع عليه بين كل من: علي طاهر العيسي ومحمد بن عديو بمساحة ثلاثة ألف متر، واتضح أنه مسجل باسم الأول منذ عام 92م، بينما يمتلك الثاني صورة عقد تأجير منذ 2015